

العشائر العربية الإجرامية تُوْرَق أجهزة الأمن الألمانية

العصابات العربية لا تزال بعيدة عن منافسة نظيراتها الإيطالية والروسية



قصور أمني في تطبيق الجريمة

ووصلت المافيا في إيطاليا إلى حد شن هجمات بسيارات مفخخة ضد منشآت الدولة في تسعينات القرن الماضي. ويردد خبراء في شؤون الجريمة المنظمة في العالم عبارة تقول إن "المافيا في إيطاليا لا تعدو كونها ابنة المافيا الروسية"، في إشارة إلى قوة وقسوة المافيا التي تأسست في بدايات القرن الماضي إما داخل روسيا القيصرية أو على أيدي مهاجرين روس في أوروبا. ومثل ظهور المافيا الصينية الوافدة مع بداية الألفية الثالثة تحديات لنظيراتها الإيطالية والروسية. وبخلاف المجموعات الأخرى، يتميز الصينيون بمرونة كبيرة وقسوة على التخفي، مع تبديل الشخصيات الأساسية باستمرار. وتنتشر هذه المافيا في تهريب السلع الاستهلاكية وبيع المعدات والأدوية وتسيطر على الأسواق التي تدر البلايين من الدولارات.

اللجوء بأسعار مبالغ فيها وهي طريقة سهلة لغسيل الأموال. ورغم قوة العصابات العربية في ألمانيا إلا أنها لا ترتقي إلى مستوى المافيات الإيطالية والصينية والروسية في أوروبا والتي تدير أموالاً بما يفوق أحياناً موازنات دول. وتقول خبيرة شؤون المافيا الصحافية الألمانية بيترا ريسكي إن المافيا الإيطالية داخل ألمانيا أكثر دهاء من العصابات العربية.

وتشير ريسكي إلى أن المافيا "تفضل الذهب إلى الأماكن التي يسير فيها الاقتصاد بنجاح، وألمانيا هي البلد الوحيد في أوروبا الذي يزدهر فيه الاقتصاد، وبالتالي فإن المافيا تجد جذابة بالنسبة إلى ألمانيا. مشاريع البناء الكبرى في القطاع العام لم تعد موجودة تقريباً في إيطاليا، لكنها موجودة في ألمانيا". وتدير المافيا الإيطالية تعاملات مالية بقيمة 150 مليار دولار سنوياً وتنظم أكبر تجارة للمخدرات في أوروبا.

يتجنبوا ترحيلهم. وحتى بين أفراد هذه العائلات يمكن أن تبدأ المعارك بسهولة. وإلى جانب تجديدهم، تتحول أزمة اللاجئين إلى مصدر ثروة ضخمة لهذه العائلات من خلال تاجير وبيع مراكز "اللاجئين". وفي وقت سابق كشفت شرطة برلين أن عصابات الجريمة من العرب "تحقق ثروة كبيرة" من خلال تاجير مساكن للحكومة الألمانية لاستخدامها كمراكز لجوء بأسعار.

ويقول الناطق باسم اتحاد نقابات العاملين في الشرطة الألمانية بيايمين بندرو إن "العصابات باتت تقوم بعمليات غسل لأموالها عبر استثمارها في أعمال قانونية، ما يجعل من الصعب على الأجهزة الأمنية تتبع أثر تلك الأموال وإدانة أصحابها". ويشير تقرير نشره موقع فانينس تويتر إلى أن مجال تاجير مراكز اللاجئين أصبح "أكثر ربحية من تجارة المخدرات"، حيث كانت هذه العائلات تشتري العقارات وتؤجرها لطالبي

جدا الحصول على أي معلومات حول نشاطاتها الإجرامية أو هياكلها وطرق تعاملها.

ويرى الباحث الاجتماعي والخبير في قضايا الهجرة والف غضبان أن "العصابات العربية الموجودة في ألمانيا ترتكز بصورة أساسية إلى تكوينها العشائري" وهو ما يعرقل جهود تتبعها وتعقب مسار عملياتها.

ووفق السلطات الألمانية، يكمن الخطر اليوم في جانبين، الأول عمل هذه العشائر على تجنيد اللاجئين وثانياً أن المهاجرين الجدد أصبحوا ينافسون العشائر العربية المقيمة في ألمانيا منذ فترة طويلة ويضعونها تحت الضغط. وهؤلاء اللاجئين مفيدون بشكل خاص بالنسبة إلى هذه الأسر العربية بسبب وجوههم الجديدة غير المعروفة للشرطة الألمانية. وهؤلاء الوافدون الجدد الذين تحولوا إلى مجرمين مستعدون للمخاطرة من أجل خدمة عائلات الجريمة حتى

ظاهرة العشائر الإجرامية التي تشكل مجتمعات موازية وتمتلك مشاريع لتبييض أموال المخدرات وتجارة السلاح والسرقة والقتل بناء على الطلب ليست جديدة في ألمانيا، لكنها تعود دورياً إلى الواجهة كلما نفذت الشرطة مدهامات لمناطق سيطرة تلك العصابات أو اعتقلت أفراداً منها.

أفرادها في أوج الحرب الأهلية قبل 3 عقود وانخرطت في تجارة المخدرات والسرقات، وتعتمد اليوم هذه العصابات إلى استغلال ظروف اللاجئين لتنفيذ مختلف الأعمال الإجرامية.

ويقول ماتياس روه الخبير في شؤون المجتمعات العربية "لم يكن لهؤلاء المهاجرين الحق في التعليم أو العمل، لذا أصبحت بيئتهم ملائمة للانحراف".

ونفذت العصابات العربية هذه الأعمال إثارة، حيث سرقت قطعة نقدية من الذهب الخالص تزن 100 كيلوغرام بقيمة أربعة ملايين يورو من أحد متاحف برلين ونفذت عمليات سطو مسلح في وضوح النهار على أحد البنوك وسرقت 9 ملايين يورو، وكذلك نفذت عمليات شهيرة على الكازينوات ومحلات بيع المجوهرات في برلين.

وقد صادرت السلطات الألمانية في وقت سابق 77 عقاراً بقيمة نحو 10 ملايين يورو بعدما اشتبهت بمصادر شرائها. ورغم إعلان السلطات الألمانية أنها لن تظهر أي نوع من التسامح مع الجرائم التي ترتكبها هذه العائلات وألقت القبض على عناصر منها، إلا أنها لم تستطع حتى الآن وضع حد لها رغم قيامها بحملات مدهامة واسعة على مزارع أفرادها.

والتحدي الأكبر أمام مكتب مكافحة الجريمة هو صعوبة ترقب مصدر تدفق الأموال للعصابات تلك ومسارها.

وأوضح الإدمان العام على تويتر أن حملات المدهامة كانت موجهة ضد مشتبه فيهم من عشائر تنحدر من أصول عربية ومواطنين روس من أصول شيشانية، فيما تتنازع العصابات على النفوذ في المدينة وسبق أن اشتبكتا في خريف 2020.

ويحسب مكتب مكافحة الجريمة، هناك في ألمانيا نحو 14 عصابة عربية، تتخذ العائلات الإجرامية هذه من أربع ولايات ألمانية مسرحاً لها، وهي: برلين، بريمن، شمال الراين - ويستفاليا وساكسونيا السفلى، وفي مدن فيها بالتحديد وهي: برلين وبريمن وإيسن ودورتموند ودويسبورغ.

ويوجد في العاصمة برلين لوحدها أربعة آلاف شخص ممن ينتمون إلى هذه العائلات ويعودون من الفاعلين. وفي مدينة إيسن أكثر من 6 آلاف شخص. وفي بريمن توجد 33 عائلة تنتمي إلى هذه المجموعة وتتكون من 2500 فرد على الأقل.

ويحسب تقرير للجنة الألمانية الأولى، فإن أكثر تلك العائلات نفوذاً في منطقة الرور في ولاية شمال الراين - ويستفاليا هي عائلات أوشاكر والزين وعميرات. وتعود أصول غالبية العصابات العائلية إلى لبنان، حيث وصل معظم

4 آلاف شخص ينتمون إلى العصابات العربية ينشطون في برلين

وتتمتع بصعوبة التحقيق في جرائم هذه العصابات في عدم قدرة الأجهزة الأمنية على التغلغل في هياكلها عبر محققين سرعيين، بالإضافة إلى أن هذه العصابات تمارس ضغوطاً كبيرة وتهديدات على الشهود الذين يحاولون فضح ممارساتها الإجرامية. كما أن صلة القرابة التي تجمع بين أفراد تلك العصابات تجعل من الصعب

التصعيد التركي في بحر إيجه يغضب اليونان

في قاع البحر. وأجرت تشييمي مسوحات هيدروغرافية في نفس المنطقة في عام 2018 تحت المراقبة الدقيقة لسفن البحرية اليونانية. ويقول المحللون إن نافتكس التركية جاءت كمفاجأة حيث بغتض أن الجارتين من بحر إيجه تتساركان في جهود لتخفيف التوترات وتكثيف الاتصالات الدبلوماسية.

اتخاذ تركيا خطوات أحادية بخصوص مناطق الصلاحية البحرية رسالة سلبية تلقي بظلالها على المحادثات الاستكشافية

وتشهد منطقة شرق البحر المتوسط توتراً إثر مواصلة تركيا اتخاذ خطوات أحادية بخصوص مناطق الصلاحية البحرية. وبالتزامن مع ذلك، نقلت الأناضول عن السفير التركي لدى أثينا براق أوزغريغين قوله إن العلاقات مع اليونان تمتلك أساساً متيناً من القانون الدولي، مشيراً إلى ضرورة أن تتحلى بالصبر والصدق والتفاهم. وأفاد أوزغريغين أن تركيا تشارك بشكل فعال في المفاوضات التي بدأت منذ ستينيات القرن الماضي، لإيجاد حل شامل لجزيرة قبرص. وأوضح أن "فشل المفاوضات ليس بسبب الافتقار للأفكار المعقولة أو عدم وجود أشخاص أكفاء لتقديم هذه الأفكار، لكن بسبب نقص الإرادة لدى الجانب الرومي".

«اليسار الإسلامي» يبت الفوضى في الجامعات الفرنسية

صداها في فرنسا مخاوف من استيراد فرنسا لسياسات الهوية والعنصرية الأميركية. وهناك أيضاً جيل جديد من الناشطين الفرنسيين الشباب الذين يرفعون الصوت حول مشكلة العنصرية في فرنسا والإرث الاستعماري للبلاد في أفريقيا والشرق الأوسط.

وتطرق كل من ماكرون ووزير التعليم بلانكيه لمخاطر التركيز على مسائل العرق والتمييز العنصري التي بريان أنها تعزز الانقسامات وتقوّض المثل العليا المؤسسة للمجتمع الموحد في فرنسا.

وكان عدد من نواب حزب الجمهوريين اليميني قد طالبوا في نوفمبر بفتح تحقيق برلماني بشأن ما وصفوه بـ"التجاوزات الفكرية والعقائدية في الجامعات".



الجامعات حلبة للجدل السياسي

نزاع الشرعية عن حقول من البحث مثل دراسات ما بعد الاستعمار". وقالت فيدال في البرلمان الثلاثاء عندما طلب منها إعطاء المزيد من الإيضاحات، إن التحقيق سيحدد ما هو البحث الأكاديمي وما هو عمل الناشط والراي".

ووافق البرلمان الفرنسي الثلاثاء على مشروع قانون متشدد يسمح لسلطات الدولة بحظر الجماعات الدينية التي تعتبرها متطرفة. وكان منتقدون قد اتهموا ماكرون مؤخراً بميله إلى اليمين المتطرف قبل الانتخابات الرئاسية العام المقبل التي تظهر استطلاعات الرأي أنه من المرجح أن تكون إعادة لسباق عام 2017 مع ماريين لوين، زعيمة حزب الجبهة الوطنية المناهض للهجرة.

وتسبب وزير الداخلية جيرالد دارمانان بحالة من عدم الارتياح داخل الحزب الوسطي الحاكم الخميس الماضي بعد اتهامه لوين بـ"اللينة" تجاه الإسلام خلال نقاش تلفزيوني. وفي أكتوبر الماضي، حذر وزير التربية جان ميشال بلانكيه أيضاً من أن "الإسلام اليساري" يغير "الفوضى" في المؤسسات الأكاديمية الفرنسية.

وأعلنت فيدال أنها ستأمر بإجراء تحقيق في مشكلة الباحثين "الذين ينظرون إلى كل شيء من منظور السعي لإثارة التصدع والانقسام"، والتي تشمل على حد قولها أولئك الذين يركزون على قضايا الاستعمار والعرق. لكن المركز الوطني للبحوث العلمية الذي كلفته فيدال بإعداد التحقيق سارع إلى الرد، إذ على الرغم من موافقتها على إعداد الرد إلا أنه دان "محاولات

بـ"الانفصالية الإسلامية"، في إشارة إلى ما يقال عن انتهاك المسلمين للقوانين الفرنسية في المجتمعات الإسلامية المغلقة والتحرير على الهجمات الإرهابية داخل الأراضي الفرنسية.

ووافق البرلمان الفرنسي الثلاثاء على مشروع قانون متشدد يسمح لسلطات الدولة بحظر الجماعات الدينية التي تعتبرها متطرفة. وكان منتقدون قد اتهموا ماكرون مؤخراً بميله إلى اليمين المتطرف قبل الانتخابات الرئاسية العام المقبل التي تظهر استطلاعات الرأي أنه من المرجح أن تكون إعادة لسباق عام 2017 مع ماريين لوين، زعيمة حزب الجبهة الوطنية المناهض للهجرة.

وتسبب وزير الداخلية جيرالد دارمانان بحالة من عدم الارتياح داخل الحزب الوسطي الحاكم الخميس الماضي بعد اتهامه لوين بـ"اللينة" تجاه الإسلام خلال نقاش تلفزيوني. وفي أكتوبر الماضي، حذر وزير التربية جان ميشال بلانكيه أيضاً من أن "الإسلام اليساري" يغير "الفوضى" في المؤسسات الأكاديمية الفرنسية.

وأعلنت فيدال أنها ستأمر بإجراء تحقيق في مشكلة الباحثين "الذين ينظرون إلى كل شيء من منظور السعي لإثارة التصدع والانقسام"، والتي تشمل على حد قولها أولئك الذين يركزون على قضايا الاستعمار والعرق. لكن المركز الوطني للبحوث العلمية الذي كلفته فيدال بإعداد التحقيق سارع إلى الرد، إذ على الرغم من موافقتها على إعداد الرد إلا أنه دان "محاولات

باريس - أثارت وزيرة التعليم العالي في فرنسا فريدريك فيدال موجة انتقادات من رؤساء الجامعات بعد تحذيرها من انتشار "اليسار الإسلامي" في المؤسسات الأكاديمية الفرنسية. ومصطلح "اليسار الإسلامي" غالباً ما يستخدم في فرنسا من قبل سياسيي اليمين المتطرف لتشويه سمعة خصومهم اليساريين المتهمين بالتغاضي عن مخاطر التطرف الإسلامي والإفراط في الخشية من قضايا العنصرية والهوية.



فريدريك فيدال اليسار الإسلامي ينخر مجتمعنا بأكمله والجامعات ليست محصنة وهي جزء من المجتمع

وقالت فيدال "أعتقد أن اليسار الإسلامي ينخر مجتمعنا بأكمله، والجامعات ليست محصنة وهي جزء من المجتمع". وجاءت هذه التعليقات وسط نقاش محتمد مثير للانقسام في فرنسا بشأن ما وصفه الرئيس إيمانويل ماكرون